وحـــدة الأمـــة

دعـوة وبـلاغ

بسم الله الرحمن الرحيم

وحـــدة الأمـــة

دعـوة وبـلاغ

٢٨ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ

١٧ فبراير ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَّلَا تَفَرَّقُوا

(سورة آل عمران : آية ١٠٣)

إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُم بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ
يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا

«مِنْ خُطْبَةِ حُجَّةِ الْوَدَاعِ»

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على صفوة الخلق أجمعين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين . . .

وبعد :

فإن جهـاد المسلمـين يجب أن يتجه - في هذه الفترة من تاريخهم - لتحقيق هدفين ، يمثلان في حقيقة الأمر «استراتيجية» ، تقود العمل الإسلامى ، وتوجهه . . وهما :

إعادة «وحدة الأمة» .

وإقامة «النظام الإسلامى» . . الذى يجسد هذه الوحدة !

بدون «الوحدة» لن تكون «الأمة» ، وبدون «النظام» ، الذي يطبق الإسلام : منهجا ، وفكرا ، وعملا . .

لن تكون «الوحدة» ، لهذه الأمة ، التي قضى الله أن يكون توحدها بالإسلام ، لايوحدها سواه : «**لو أنفقت مافي الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم**» (الأنفال : ٦٣) .

على ضوء من هذه الرؤية الواضحة ، أصدر «المجلس الإسلامي» ، سلسلة من «الوثائق» ، تتابعت ، لتغطى كل منها ساحة ، من ساحات العمل الإسلامى ، وتلبى مطلبا من مطالب «الصحوة الإسلامية» ، وتسد ثغرة في حياة المجتمع الإسلامي المعاصر ، ثم تتكامل - معا - لتخدم - في النهاية - الهدفين الكبيرين ، دعوة لإنجازهما وتعبئة للأمة من حولها !

كانت الوثيقة الأولى : «البيان الإسلامى العالمي» (لندن ١٢/٤/١٩٨٠)
والوثيقة الثانية : «البيان العالمى عن حقوق الانسان في الإسلام» (باريس ١٩/٩/١٩٨١)
والوثيقة الثالثة : «نموذج للدستور الإسلامى» (إسلام اباد ١٠/١٢/١٩٨٣)
والوثيقة الرابعة : «دعوة ومنهاج لإقامة النظام الإسلامى» (الخرطوم ٢/٢/١٩٨٧)

واليوم : يقدم المجلس الإسلامى «الوثيقة الخامسة» : «وحدة الأمة» ، وقد مهدت لها الوثائق السابقة ، التي تقيم كل منها دعامة ، من دعائم هذه «الوحدة» .

هذه الوثيقة تجيء في توقيت حاسم ، توقيت يجعل الدعوة لوحدة المسلمين ، جمعا لشملهم ، وإنهاء لأسباب الصراع بينهم . . فريضة ، لا ترخص فيها ، وواجبا ، لاتحلة منه !

والله من وراء القصد ، هو حسبنا ونعم الوكيل !

إسلام آباد :
٢٨ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ
١٧ فبراير ١٩٨٨ م

سالم عزام
الأمين العام

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وحـــدة الأمـــة

مـــدخل :

بسم الله الرحمن الرحيم [**يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولاتموتن إلا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون**] . صدق الله العظيم .
(آل عمران : ١٠٢-١٠٣)

«اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون» . . .
«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا» . . .

مسئوليتان متكاملتان ، يفرضهما القرآن العظيم ، على المؤمنين ، كي يحافظوا على هويتهم الإسلامية أفرادا ، وجماعة !

فالفرد المسلم : عليه أن يحصن إيمانه بتقوى الله ، وأن يتمسك بإسلامه ، حتى يلقى به ربه !
والجماعة المسلمة : عليها أن تحصن وجودها ، بالاعتصام بحبل الله ، تتوحد من حوله ، وتتمسك بوحدتها ، دون تفرق .

وكما أن تفريط الفرد في إسلامه ، ونكوصه عنه : ردة ، تسلبه – من حيث هو فرد – حق الانتماء للإسلام ، فإن تفريط الجماعة في وحدتها ، ونكوصها عنها : أشبه بردة ، تسلبها – من حيث هي جماعة – حق الانتماء إلى الإسلام ، وإن بقى لكل فرد – على حدة – وصف المسلم [**إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء**] الأنعام (١٥٩)

هكذا يجعل القرآن العظيم إسلام الفرد ، ووحدة الجماعة ، مظهرين متكافئين ، للهوية الإسلامية بوجهيها : الفردي ، والاجتماعي ، ويضفى على وحدة الأمة من القيمة والاعتبار ، مالإسلام الفرد سواء بسواء .

على هذا يتحدد مصير الفرد ، ويتقرر مصير الجماعة !

يتحدد مصير الفرد ، بما ينتهي إليه اختياره ، الذي يخرج به من دنياه : مسلماً ، أو مرتداً عن الإسلام . ويتقرر مصير الجماعة ، بما ينتهي إليه اختيارها ، الذي تخرج به ، ممثلة في كل جيل ، جيل من أبنائها : أمة واحدة معتصمة بكتاب الله ، أو فرقا وطوائف ، مزقها تفريطها فى الاعتصام بحبل الله . !

عقد الإيمان مع الله يرتب على من دخل فيه حقين ، لايملك التحلل ، أو الترخص في أى منهما :

حق الله في أن يتقي . . ، وحق الجماعة في أن تؤاخى : أن يكون لها الولاء والانتماء ، تجسدهما الوحدة بين أفرادها تحت راية القرآن [**إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا**] (المائدة : ٥٥) .

إن تقوى الله هي شرط انتفاع الفرد بإسلامه ، ووحدة الجماعة هي شرط انتفاعها بإسلامها كذلك – من أجل هذا طالبنا القرآن العظيم : أن نجدد وعينا – في دأب ودون ملل – بما في الوحدة من خير ، وما في الفرقة من شر [**واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها**] (آل عمران : ١٠٣) .

الوحدة تجميع لطاقات الأمة ، وتوحيد لقواها ، تَلُم شملها ، وتوجه بأسها تجاه عدوها !

والفرقة تبديد لطاقات الأمة ، وتفتيت لقواها ، تمزق شملها ، وتلقى ببأسها بينها !

وتاريخ الإسلام يشهد :

أن انتصارات المسلمين كانت دائما الثمرة الطيبة لوحدتهم !

وأن هزائم المسلمين كانت دائما الثمرة المرة لتفرقهم !

إن في تاريخنا فترات مضيئة ، كان المسلمون فيها سادة العالم وقادته ، حفظة أمناء ، على رسالة السماء ، وبشراء صادقين ، برحمة الله للعالمين .

وفي تاريخنا فترات مظلمة ، تراجع فيها المسلمون عن الصدارة ، وصاروا إلى المؤخرة ، تابعين وكانوا الأئمة ، مقودين وكانوا القادة ، أذلة وكانوا الأعزة ، نُوَجَّه ولانوجِّه ، ركنا إلى الدنيا فدب إلينا الوهن ، وتركنا جهاد عدونا فغُزينا في عُقْر دارنا !

لقد مكن الله لهذه الأمة في الأرض ، واتسعت دار الإسلام ، واستمر المد حتى دخل الإسلام كل ما دخل عليه الليل والنهار ، كما تنبأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم !

كانت دار الإسلام واحدة ، تعيش في ربوعها أمة الإسلام الواحدة ، وتطبق فيها شريعة الإسلام الواحدة دولة الإسلام الواحدة ، فامتدت ظلال الإسلام ، وتفيأ العالم رحمته وعدله !

ثم تبدلت الحال : فإذا الدولة الواحدة دول ، بل دويلات ، وإذا بدار الإسلام ديار وأوطان ؛ فانفرط العقد ، وتحللت الوحدة ، وغابت الأمة ، وتراجع مد الإسلام !

غيـــاب الأمـــة :

إن واقع المسلمين اليوم - ومنذ أمد - لم يعد يجسد وجود الأمة ، وإنما يجسد على العكس غياب هذه الأمة !

وإذا كان للصحوة الإسلامية وجود ، فبقدر ماتدرك من حقيقة غياب الأمة ، وبقدر ماتسعى لردها للوجود مرة أخرى ، بتوحيد صفوف المسلمين ، وجمع كلمتهم ، تحت راية القرآن . .

ذاك مطلب الساعة ، ووظيفة الوقت ، في هذه الآونة من تاريخ الإسلام !

إن الوحدة - هدفا وغاية - موضع إجماع من المسلمين ، لا يشذ عنه إلا ظنين ، أو مُلَبِّس عليه في إسلامه . لقد حاق بهم من جراء التفرق ، والتجزئة ، ما فتح بصائرهم ، وأذكى وعيهم ، بضرورة الوحدة مطلبا ، وبإمكانها تحققا ، وبتعيُّنها مخرجا من مأزقهم ، وطريقا وحيدا ، لصنع مستقبلهم !

بين الواقع والممكن :

إن تحليلا شاملا لواقع العالم الإسلامى المعاصر ، يكشف عن مفارقة هائلة ، ترينا سعة الهوة ، بين ماعليه هذا العالم الإسلامى فعلا ، وبين مايمكن أن يكون عليه ، لو أراد !

عالمنا الاسلامى يملك من المقومات والموارد ، والطاقات ، البشرية والمادية ، مايتيح له أن يصبح قوة كبرى في عالمنا : اقتصاديا ، وعسكريا ، وسياسيا ، في آن واحد ! بل ربما فاقت إمكاناته ، من الطاقة والثروة ، مالدى أية قوة أخرى !

هذا من حيث رصد الإمكانات ، وما يمكن أن تعطيه إذا وظفت توظيفا صحيحاً !

فإذا جئنا للواقع بدا لنا بصورة عكسية تماما ! إذ نرى الضعف حيث ينبغي أن تكون القوة ، والتخلف حيث ينبغي أن يكون التقدم ، والتبعية حيث يجب أن يكون الاستقلال . بل إن أمانة التشخيص تلزمنا أن نقرر : أن العالم الإسلامى - بأوضاعه الراهنة - في غياب شبه كامل ، ولايؤثر في حركة العالم من حوله ! وأنى له ذلك ، وقد

غدا مستهلكا ، يعتمد - حتى في ضروريات الحياة - على غيره ، وكثير من شعوبه لاينتج رغيف الخبز ، الذى يقتاته !

هذه المفارقة بين الواقع ، والممكن . . ليس لها من تفسير سوى : أن إمكانات العالم الإسلامى مبعثرة ومتناثرة ، يعمل بعضها ضد بعضها الآخر ، بينما قيمتها في تجمعها ، وتكاملها ، وتكافلها معا !

لقد انتهى العالم إلى درجة من التطور ، لم يعد معها مكان فيه للكيانات الصغيرة ، وأصبحت التكتلات سمة العصر : اقتصاديا ، وعسكريا ، وسياسيا !

كذلك انتهى وضع العالم - بما يحكمه من توازنات بين الكتل - إلى أن انقسم إلى عالمين : عالم متقدم مسيطر . . ، وعالم متخلف تابع . . وهذا الأخير هو المآل ، الذى لامآل سواه للكيانات الصغيرة ، في ظل نظام دولى ، طغى فيه الأقوياء على الضعفاء .

ومن أسف أن نجد الدول الإسلامية تنتمى - في جملتها - للشطر المتخلف من هذا العالم ، بكل مايعنيه التخلف من ضعف ، وخضوع ، وتبعية !

الوحدة هي الطريق :

إن الوحدة هى الطريق الأوحد أمام المسلمين بها - وحدها - يخرجون من ضعفهم ، وخضوعهم ، وتبعيتهم ، وكل مظاهر تخلفهم !

«لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» وإنما صلح أولها ، بالوحدة تحت راية القرآن ، ولن يصلح آخرها إلا بالوحدة تحت راية القرآن كذلك .

ذاك خيار ، يفرضه على المسلمين دينهم ، وتمليه عليهم عبرة تاريخهم ، وتحتمه تطورات العالم من حولهم ! قد يكون خياراً صعباً ، وربما كان هو الخيار الأصعب ، لكن متى كان تغيير مجرى التاريخ أمرا سهلا ؟ ومتى كان الجهاد لتغيير واقع ملتاث أمراً هيناً ؟واقع تراكمت فيه - عبر القرون - مخلفات ، أفرزت سموما ، إذا لم يطهر المسلمون أجواء حياتهم منها قضت عليهم . !

إن ألفتنا لهذه السموم - لطول ماتنفسناها - لاتنفي وجودها . لقد تسللت إلى حياتنا مستخفية حينا ، ومغلفة بما يخفى عنا روائحها وطعومها حينا ، وبما يخدر وعينا بآثارها أغلب الأحيان ، ثم اكتشفنا بأَخَرَة أننا صرنا - بسببها - في غيبوبة ، ليس بعدها - إذا هي استمرت - إلا الموت !

لعل بداية الطريق أن نعرف أنفسنا ، وأن ندرك واقعنا ، وأن نعي أين كنا ، وإلى أين صرنا ؟!

لنحدد إذا مايجب أن نغيره من أنفسنا ، ومن حياتنا ، ليعود إلينا مازال عنا !

مايجب أن نغيره هو - بدقة - ماطرأ على حياتنا ، وانتهى بنا إلى أن أصبحنا أشلاء ممزقة ، وطوائف متعادية ، بعد ماكنا أمة واحدة !

مألوف لنا اليوم : أن نتحدث عن ، دول إسلامية ، وحكومات إسلامية ، وشعوب إسلامية ، وأقطار إسلامية .

ونسينا : دولة الإسلام ، والخلافة الإسلامية ، والأمة الإسلامية ، ودار الإسلام !

مألوف لنا : أن نتحدث عن : دساتير الدول الإسلامية ، وقوانين الدول الإسلامية ، وجيوش الدول الإسلامية ، وعواصم الدول الإسلامية ، وأعلام الدول الإسلامية . !

ونسينا : دستور الدولة الإسلامية الواحد «القرآن العظيم» ، وقانونها الواحد : «الشريعة المطهرة» ، كما نسينا «جيش الجهاد الإسلامي» و «عاصمة الخلافة الإسلامية» ، و «راية الدولة الإسلامية» !

مألوف لنا : أن نتحدث عن «الحدود» بين الدول الإسلامية ، وعن «التمثيل الدبوماسي» بين الدول الإسلامية

وعن «معاهدات واتفاقيات» بين الدول الإسلامية ، وعن «منازعات وخصومات» ، بل وعن «حروب واقتتال» بين دول إسلامية .

ونسينا : أن «دار الإسلام» لاتعرف حدوداً ، إلا ما كان بينها ، وبين ديار الكفر . . . ، وأن «التمثيل الدبوماسي» إنما يكون بين أجانب وغرباء ، وأن «المعاهدات الدولية» ومالإليها لاتقوم بين أبناء أمة واحدة ، ووطن واحد ، وأن «الخصومات» ومايتبعها من «حرب أو اقتتال» إن وقعت ، فإنما تقع بين طائفتين ، لابين بين دولتين مسلمتين ، وأن على الدولة الإسلامية (التي تضمهما معا) أن تنهى هذا الاقتتال صلحا بين الطائفتين ، أو بقتال الباغية منهما ، حتى تفىء إلى أمر الله ، ثم يعود الجميع إلى حظيرة الجماعة إخوة من جديد !

مألوف لنا : أن نتحدث عن «جوازات السفر» ، و «تصاريح الدخول» ، و «تراخيص العمل» .

ونسينا : أن المسلم مواطن في «دار الإسلام» ، على سعتها ، له أن يتفيأ ظلالها - من أقصاها إلى أدناها - حلا وترحالا ، تجارة وعملا ، حقا مقررا ، يخوله له انتماؤه للإسلام .

مألوف لنا : أن نتحدث عن «أقليات مسلمة» في دول إسلامية ، ونسينا أن «جنسية المسلم» هي الإسلام ، بها ينتمي لدار الإسلام ، وللأمة المسلمة ، وللدولة الإسلامية ، دون نظر لعرق ، أو جنس أو لون ، أو لسان !

ألفنا أن نتحدث عن «أقليات غير إسلامية» في أرض الإسلام .

ونسينا : أن «دار الإسلام» لاتضم سوى «مسلم» ، و «معاهد» [1] ، وأن المعاهد هو ذمة المسلمين ، ينتمى إلى دار الإسلام ، ودولة الإسلام ، بمقتضى عقد الذمة ، الذي يخول له الحق في هذا الانتماء ، ويرتب له من حقوق المواطنة ، مايجعله والمسلم سواء بسواء !

---

(١) أما المستأمن فليس مواطنا في دار الإسلام ، وإنما له حق الإقامة - لمدة موقوتة - بمقتضى عقد الأمان .

وألفنا فوق ذلك كله : أن نرى قطعة من أرض الإسلام تغتصب ، أو فريقا من المسلمين يبادون ، أو ثروة من أرض الإسلام تنتهب ، فلا نغضب لاستباحة هذه الحرمات ، ولاتستثار فينا عزة المؤمن ، ولانستجيب لنداء يستغيث : واإسلاماه !

نسينا : أن ذلك كله إنما هو عدوان علينا جميعا ، على آحادنا ، وعلى أمتنا ، وعلى ديننا ، كما نسينا أن نصر من استنصرنا في الدين واجب ، وأن استرداد ما اغتصب فريضة ، وأن حماية ثروات المسلمين مما لاترخص فيه !

تحول مدمر ! أصاب العقل الإسلامى ، فأنتج تحولا مدمراً كذلك ، في التفكير ، وفي المواقف ، وفي السلوك ، لدى المسلمين !

كل أولئك تغيرات طرأت على حياتنا ، منذ انفصمت هذه الحياة عن توجيه القرآن ، فانفصمت - تبعا - عرى الوحدة ، وآل أمر الأمة إلى هذا الشتات .

فإذا بحثت عن السبب ، أسلمك البحث - في النهاية - إلى أصل الشجرة ، التي أثمرت كل هذه الثمار المرة الآثمة ! إنها التفرق ، ثم التجزئة ، التي هدمت دار الإسلام ، وأقامت على أنقاضها ، دولا ، ودويلات ، وممالك ، وإمارات ، تتجاوز الأربعين ، في العد والإحصاء ، ولكنها - في التقدير والتقويم - غثاء كغثاء السيل ، لاوزن ، ولاغناء !

أفمن المبالغة أن نقول : إن التحول عن الوحدة إلى التجزئة هو «انتقال من الحياة إلى الموت» ؟!

وهل من الحكمة : أن نستسلم - هكذا - للموت ، ولو كنا قادرين على النجاة منه ؟

إرادة الحياة ، التي بثها الله فينا ، وطاقة الايمان ، التي أنعم بها علينا ، والثقة في وعد الله أن يحفظ دينه ، وأن يمكن للأمة ، التي تحمل رسالته - كل ذلك يجعلنا مؤملين ، غير يائسين «إنه لاييأس من روح الله الا القوم الكافرون» (يوسف : ٨٧) .

هكذا القضية في صدقها ، وبساطتها : الوحدة حياة ، والتجزئة موت ، فهل ثمة خيار بين الموت والحياة ؟!

الوحدة خيار الحياة :

إن حدثا جللا ، وقع للأمة الإسلامية ، فتمزقت بعده - كل ممزق ، وذهبت في غيبوبة ، لما تفق منها حتى الآن .

وقع هذا الحدث الجلل ، يوم سقطت الخلافة الإسلامية ، بسقوط رمزها الأخير ، عندما أجهز الغرب الصليبي على الدولة العثمانية ، بعد تدبير طال أمده - منذ الحروب الصليبية - حتى تم له ما أراد ، عشية الحرب العالمية الأولى . . وبالتحديد عام ١٩٢٤م !

لقد أعلنوا موت الرجل المريض ، كما كانوا يسمون دولة آل عثمان في عهدها الأخير - ثم كانت قسمة الغنائم والأسلاب ، نهباً مشتركاً بين أعداء الإسلام ، ومضى مخطط تفتيت الأمة ، وتجزئة دار الاسلام إلى غايته ، وتحولت الدولة الإسلامية إلى ما أريد له أن يكون : من دويلات . . على رأس كل منها «تابع» أو «رمز» لا يعني شيئاً .

كان القضاء على الخلافة الإسلامية على يد أتاتورك ، الرمز التاريخى الأثيم ، لغياب الأمة عن الوجود ، كما تصور أعداؤها ، في نشوة نصر شامت ، بخصم ، أذاقهم البأس الشديد ، لعديد من القرون . وبالقضاء عليها انفرط العقد - وتناثرت الحبات - بعد أن انقطع الخيط الذي كان يضمها ، ويؤلف منها وحدة ، ظلت رغم ضعفها صامدة ترد كيد الطامعين !

إن حلم الصهيونيه في فلسطين ، لم يكن ليتحقق ، لو بقيت الخلافة الإسلامية ، ومواقف سلاطين آل عثمان من هذه القضية مشهور ومشرف !

كان السلطان العثماني ، حتى في أشد حالات ضعفه - بما يملكه من استنفار الأمة - سداً منيعا في وجه الاستعمار والحركة الصهيونية ، فلما انهار السد ، تداعى الأكلة ، إلى انتهاب أرض الإسلام ، وتواطئوا على تمزيق وحدة المسلمين ، بعد أن أحكموا توجيه ضربتهم ، حيث سددوها للقلب ، فتوقف ، وتراخت الأعضاء حتى سكنت ، أو كادت . . وبدا الجسد جثة هامدة ، وغابت الأمة ، وتراجع مد الاسلام .

من الحق : أن نقول إن الجهاد من أجل «الوحدة» ، ومن أجل «إعادة الأمة» ، هو خيار الحياة ، إن كنا نريد الحياة !

هو خيار الضرورة - إن صح التعبير - الضرورة التي لا خيار معها ولا خيرة ! فمن ذا الذي يؤثر الموت على الحياة ؟

الطريق إلى الوحدة :

مثل العالم الإسلامي اليوم مثل آلة جبارة ، لكنها مفككة ، كل قطاع منها قد وضع في حيز ، وعزل عن سائرها ، بحيث يمكنه أن يتحرك حركته الخاصة ، بمعزل عن حركة سائر الأجزاء ، فإذا نظرت للأجزاء - وهي تتحرك - فربما ظننت أن الآلة تعمل ، أو يمكن لها أن تعمل ، بينما هي - في حقيقة الأمر - معطلة ، ذلك أن شرط أدائها لوظيفتها : أن تترابط أجزاؤها ، وتعمل معا في «كل موحد» .

كذلك الحال . . بالنسبة لعالمنا الإسلامي ! . . فلكي يصبح ذا حركة وفاعلية ، لابد له أن يتوحد ، وتترابط أجـزاؤه في تكـامـل تام . وبدون هذا التوحد سيظل - كما هو - كالأشل . . لايستطيع المشى . . وإن تحركت أعضاؤه ، وكالآلة المفككة ، تبدو عاملة ، وهي معطلة !

هنا تبرز الوحدة : ضرورة محتومة لابديل منها !

وضرورة الـوحدة بين المسلمين ، للخروج من مأزقهم ، تبدو وكأنها إجماع ، لايشذ عنه إلا مغموز في انتمائه الإسلامي ، بيد أن هذا الاجماع ، لايلبث أن يتحول إلى جدل ، واختلاف ، حين يطرح السؤال الأهم مامنطلق الوحدة ؟ وما الطريق إليها ؟

هل المنطلق إلى الوحدة سياسي ؟ هل هو اقتصادي ؟ هل هو عسكري ؟ هل هو تربوي . . إلخ ؟

أطروحات كثيرة ، تحفل بها ساحات العمل الإسلامى ، تمثل اجتهادات متعددة !

ولاشك أن لكل من هذه المنطلقات ، قيمته وأهميته ، ولاشك - كذلك - أن منطلقا منها لايغنى عن سائرها . قد يكون ضروريا ، ولكنه غير كاف في الآن نفسه .

ونحن حين نتأمل واقع التجزئة وماخلفته من آثار : نجدها تغطى كل مجالات حياتنا . . في التعليم ، في الفكر ، في الثقافة ، في الاقتصاد ، في الجيش . . في السياسة ، في كل شىء . . . واذا فالطريق إلى الوحدة لابد أن يكون ذا شعب ، تغطى كل هذه الجوانب مجتمعة .

معالم الطريق :

الحياة وحدة مترابطة ، كل مجال من مجالاتها مفتوح على سائرها ، يتأثر بها ، ويؤثر فيها ، وإذا ، فتغيير الواقع لابد أن يشمل كل هذه الجوانب مجتمعة !

والتغيير ، الذي نسعى إليه ، يعنى : إزالة كل مايتناقض مع وحدة الأمة ، حيث يحول دونها ، أو يعوق المسيرة إليها ، كما يعنى - في الآن عينه - إحلال البدائل التي تتسق مع الوحدة ، تمهيدا لها ، ودفعا لها على طريقها .

وصيغة التغيير الملائمة هنا : هي صيغة «التنمية الإسلامية الشاملة» ، ففي هذه الصيغة - دون غيرها - تتكامل الأبعاد كلها ، وتترابط المجالات ، التي لا تتحقق الوحدة ، إذا أغفل شىء منها .

هنا ينبثق أكبر وأعظم «مشروع حضاري إسلامي» ، يكفل تعبئة طاقات الأمة ، ومواردها : المادية والبشرية ، تعبئة شاملة ، وتوظيفها توظيفا أمثل ، يحقق للأمة أفضل النتائج الممكنة ، في شتى ميادين الحياة ، ويوحد المسلمين - في سياقه الشامل المتنوع - توحيداً ، موطد الدعائم ، ثابت الأركان ، راسخ البناء !

واذا كانت «وحدة الأمة» هي : الصياغة النظرية للهدف النهائي «الاستراتيجى» الذي نسعى إليه ؛ فإن «التنمية الإسلامية» الشاملة هي : الترجمة العملية ، وهي التعبير الاجرائي ، عن وسائل تحقيق هذا الهدف ، وبهذا يتطابق هدف الوحدة ، وهدف التنمية الشاملة ، كأنهما وجهان لقطعة نقد واحدة .

تحقيق وحـدة الأمة ، يتطلب : خطة تنمية شاملة على مستوى العالم الإسلامي ، تنبثق منها ، وتتفرع عليها وتتكامل في إطارها ، كل «مخططات التنمية» في جميع أقطار العالم الإسلامي ، تحركها ، وتوجهها ، وتهيمن عليها – في النهاية – مصلحة الأمة ، التي تعلو الآن على كل المصالح ، وترتفع فوق كل النزعات ، والنعرات ، التي تتناقض مع منطق الوحدة ، وتتستر ، تحت شعارات انعزالية ضيقة ، كالوطنية ، والإقليمية ، والقومية ، في أوسع التصورات .

ولكي تحقق هذه الخطة الشاملة هدفها ، لابد لها أن تلتزم بمبدأين ، لاتحيد مع أى منهما :

– الاعتماد على الذات – جهد الاستطاعة – في تدبير متطلبات الخطة ، ووسائل تنفيذها .

– تحقيق أقصى حد ممكن من الاكتفاء الذاتي للأمة ، في تحديد غايات الخطة وأهدافها .

هذا التوجه نحو الذات ، اعتمادا عليها ، وتحقيقا لكفايتها ، سوف تكون له نتائج خطيرة ، فورية وعلى المدى البعيد كذلك ،

وأولى هذه النتائج : إنهاء «التبعية» ، التي تسود معظم الأنظمة الحاكمة في عالمنا الإسلامي ، ولا شك أن إنهاء التبعية هو المقـدمة الضرورية ، لاستقلال «القرار الإسلامى» ، ولحرية «الإرادة الإسلامية» ، وهنا يعود الوجود الغائب للأمة لتصبح قوة سياسية ، ذات كيان مؤثر ، في سياسة العالم من حولها .

والنتيجة الثانية : أن قرار الاعتماد على الذات ، سوف يفرض على المسلمين – طوعا أو كرها – أن يحسنوا توظيف ماهو متاح بأيديهم ، وأن يكتشفوا ماهو خبىء لَمَّا يظهر بعد ، وأن يبحثوا عن بدائل ، لما عساه ، يبدو غير متوافر ، في عالمهم ، وفي اليابان مثل وعبرة !

والنتيجة الثالثة : تتمثل في انعكاس هذا الروح الجديد ، على العلاقات بين البلاد الإسلامية ؛ فبدهى : أنه سوف يهيىء ، لتصفية كل أشكال الصراع ، وحل كل المشكلات المعلقة ، تحت مبادئ الإسلام : من إخاء ، وتعاون ، وتكافل ، حيث تجد لها مكانا رحبا ، في ظل هذا المناخ الاسلامي الجديد .

والنتيجة الرابعة : أن التسليم بضرورة الوحدة ، وبضرورة التنمية الإسلامية الشاملة - طريقا إليها - سوف يفرض حتما ، قيام نوع مامن الوحدة السياسية ، لامحيص عنه !

من يضع استراتيجية التنمية : هدفا وتخطيطا ؟!

من يلتزمها ، ويلزم بها : تطبيقا ، وتنفيذا ؟!

من يتبناها فكرا ، ويساندها مخططا ، ويعبئ ، الأمة من حولها ، ممارسة وإنجازا ؟!

لابد من «قرار سياسي إسلامي» ، يقف وراء هذه الاستراتيجة ، يمثل إرادة المسلمين جميعاً ، ولابد من «كيان سياسي» ، له صلاحية إصدار هذا القرار ، المعبر عن إرادة الأمة قاطبة !

هذه الخطة الشاملة ، التي سوف تتخطى - بإذن الله تعالى - كل الحواجز ، والعوائق : الجغرافية ، والسياسة ، الطبعية ، والمصطنعة ، من كل ماهو «نتاج» للتجزئة أو «سبب» لها ، يجب أن تمول «تمويلا إسلاميا عاما» ، توظف فيه ، وتحشد له ، كل ثروات المسلمين ، وأموال المسلمين ، لافرق بين ما يملكه فرد ، وما تملكه دولة ، وما تمتلكه مؤسسة عامة أو خاصة . . من كل ما هو قائم على أرض الإسلام . ولا اعتبار لتفاوت في الغنى والفقر ، ولا التفات لأنانيات : الوطنية ، والقومية ، وما إليها من نعرات ، يتقبض منها وجه الإسلام .

هذه التنمية الشاملة ممكنة ! وشروطها متوافرة كلها : ماديا ، وبشريا وماليا ، ومقوماتها - بحمد الله - منبثة في ربوع العالم الاسلامى ، يكمل بعضها بعضا ، وينتظر بعضها بعضا ، لتترابط وتتوحد وعندها ينطلق العملاق ، الذي يقيده عن الحركة ما وضع في يديه ، ورجليه ، وعنقه ، من أغلال التفرق ، وقيود التجزئة !

تحرير هذا العملاق من قيوده ، وأغلاله ، رهين بشرط وحيد : «القرار الإسلامي» ، قرار المسلمين أن يعودوا أمة

واحدة ، تستأنف مهمتها الحضارية ، والإنسانية ، في هذا العالم ، وهذا القرار الاسلامي - بدوره - رهين بقيام نوع من الوحدة السياسية ، يجسده «كيان سياسي» على مستوى الأمة . يُنَاط به إصدار هذار القرار !

الآن ينبثق السؤال : ماأولويات التنمية الشاملة ، التى نخطط لها ، وندعو إليها ؟

أمـامنـا أولـويات ثلاث ، تمثـل المعالم الكبرى ، أو المحاور الأساسية ، التي تنطلق منها ، وتدور حولها خطة التنمية ، بشعابها ، وفروعها ، في شتى مجالاتها !

الأولى : وتتمثل في شعبة التعليم ، وما يرتبط به ، ويتكامل معه ، من كل مايتصل بالفكر ، والثقافة والإعلام ، وتوجيه الرأى العام ، وتكوين الشخصية الإسلامية ، في كل فرد من أفراد هذه الأمة .

الثانية : وتتمثل في شعبة الاقتصاد ، وما يرتبط به ، ويتكامل معه ، من كل مايتصل بقوى الإنتاج ووسائله ، ومايتطلبه من تخطيط ، وعلم ، وتقنية ، ومن مهارات فنية وعملية ، ومن كفايات إدارية وقيادية ، تتعاون جميعا ، لتضيف أقصى ما لدى الإنسان المسلم من إضافات العمل ، والإبداع ، إلى مافي الطبيعة من مصـادر الإنتـاج . . براً ، وبحـراً ، وجواً ، ظاهرا ، وباطنا ، ومايتبع ذلك من مؤسسات البحث ، والتدريب ، والإدارة ، والتخطيط . . . إلخ .

الثالثة : وتتمثل في شعبة الجهاد ، وما يتصل به من كل ما يدخل تحت الشروط التي يجب توافرها ، لبناء «جيش الجهاد الاسلامي» ، جيشا ينهض بمهة الجهاد - بمفهومه الحق - جيشا يضم بين صفوفه مايجعله مرآة ، تنعكس عليها صورة الأمة ، التي تجسد وحدة المسلمين ، جيشا ، ترى فيه أبناء الأمة ، وقد انصهروا جميعا في بوتقة الوحدة ، فاتحد ولاؤهم ، وذابت الفوارق بينهم ، وأصبحوا كلهم - على قلب رجل واحد - جند الإسلام !

تلك معالم ثلاث ، ترسى بها أسس الوحدة ، بعد التمهيد لغرس شجرتها المباركة في أرض الإسلام ، لتؤتي أكلها - بإذن الله - حين يتحد في وعى المسلم : ذاته ، وأمته ، ودينه ، ووطنه (دار الاسلام) ، فيتجه إليها جميعا ، بولاء واحد ، لايتشعب ، ولايتمزق . كما يحدث عند تعدد الولاءات ، وماينشأ بسبب تضاربها - في النفس - من صراع ، أو انفصام .

إعادة بناء الوحدة :

إن إعادة بناء «الوحدة» على أرض «التجزئة» ، تتطلب تطهير هذه الأرض أولا ، حتى يمكن للبناء أن يستقر ، ويرسخ ، تطيرها مما نشأ عليها ، وثبت فيها ، من ركائز هذه التجزئة ، التي هي نقائض للوحدة بحكم طبيعتها !

ومادامت الحياة - بأوسع معانيها - هي ساحة البناء ، التي نقيم عليها وحدة الأمة فإن الذي يجب إزالته من مخلفات الزمن ، المناقضة للوحدة كثير متراكم !

مخطط تجزئة العالم الإسلامي ، مخطط أملاه موقف عدو واتته فرصة الانقضاض ، على خصمه القوى ، في ظروف ، لم تكن مواتية لهذا الخصم ، فانقض عليه - وهو مُثْخنَ بجراحه - وجرده من مصدر قوته الاساسي ، حتى لايقف على قدميه مرة أخرى !

ومن هنا حشد المخطط كل ماهو مؤثر ، في تعميق التجزئة ، ثم في استمرارها ، وترسخها !

كانت المسألة واضحة ، أمام الذين خططوا ، لتصفية وحدة المسلمين ، وإحلال التجزئة بديلا منها !

في إطار تجزئة الأرض ، وضعت خريطة سياسية جديدة ، للعالم الإسلامي ، حولته إلى أجزاء ، هي مستعمرات يتبع كل منها دولة ، من الدول ، التي التقت ، على هدف القضاء ، على وحدة العالم الإسلامي ، وأسهمت في هزيمة الرجل المريض ، وشاركت في تصفية الرمز الباقي لوحدة الأمة !

كانت تجزئة الأرض - على هذا النحو - مقدمة ومدخلا ، لتجزئة البشر المقيمين عليها ، وهى الغاية البعيدة للمخطط الأثم !

هذا الكيان البشرى ، المتمثل في أمة ، تلتف حول القرآن الكريم ، وتحت رايته ، يقودها أى فرد منها ، مادام مسلما ، يجاهد تحت راية الإسلام - هذا الكيان إنما يوحده ويربطه وحدة العقيدة ، ووحدة الشريعة ، ووحدة التربية ، ووحدة الثقافة . . ثم وحدة الدولة الحاكمة .

وهذه الروابط كلها تعود إلى أصل واحد . . هو القرآن الكريم ، مصدر التوجيه العام لجميع المسلمين .

وإذا فإبعاد المسلمين عن مصدر التوجيه ، الذي يوحدهم ، يساوى تماما إنهاء وجودهم - بوصفهم أمة - ويفتح الباب أمام محاولات تمزيقهم ، وبث أسباب الفرقة بينهم !

من هنا ركز المخطط - بقوة - على حرب «العربية» ، مفتاح القرآن الكريم ، وعلى مسخ «نظم التعليم» في بلاد المسلمين ، وإحلال نظم دخيلة ، علمانية الاتجاه ، والأسس ، والمناهج . . ثم نشطت مخططات الاستشراق ، تمهيدا لتخريب الثقافة الإسلامية ، وتهيئة العقل المسلم للغزو الفكرى ، وتمكينا لمخطط التغريب !

إن سيادة لغة المستعمر في كثير من بلاد العالم الإسلامي - وخاصة في مجال التعليم - نقيض للوحدة ، ومصادرة على أول مقوم من مقوماتها ، مادامت اللغة ، أداة التفكير ، ووعاء الثقافة ، وأخطر العوامل المؤثرة ، في توجية العقل والسلوك .

والدعوة «للعاميات» في البلاد الناطقة بالعربية ، من أجزاء الوطن الإسلامي ، واصطناعها في أجهزة الإعلام ، مما يدخل في نفس هذا الإطار .

«وازدواجية» التعليم ، بما تنشئه من اختلاف في التربية والتوجيه يظهر أثره في الفكر ، والموقف : والسلوك : هي نقيض للوحدة ، بهذا الاعتبار .

«وعلمانية» التعليم ، في كثير من بلدان العالم الإسلامى بما تُسوِّده ، من أفكار ، وقيم ، واتجاهات ، وفلسفة مادية

للحياة ، هي - بعامة - مناقضة للإسلام ، وبالتالي هي نقيض للوحدة ، جد خطير !

«والصحافة» التي تخدم أغراض عدو المسلمين ، وتجتذب له الأصدقاء ، والأعوان ، والأتباع ، وتقيم بينه وبينهم جسورا من المصالح المتبادلة . . هي نقيض للوحدة .

«والقـوانين الوضعية» ، التي اغتصبت مكان «الشريعة» من حياة المسلمين ، ومايرتبط بها من نظم قضائية ، وكليات ، لدراسة هذه القوانين ، وتخريج قضاة ، ومحامين . . يرتبط وجودهم بوجودها - نقيض للوحدة .

والفئات التي تربطها بالأعداء مصالح اقتصادية ، أو انتماءات مذهبية ، أو سياسية - هي بحكم هذه المصالح - نقيض للوحدة .

والنظم الحاكمة في العالم الإسلامي ، التي ترضى «بالتبعية» ، أو تسقط في مستنقع «العمالة» ، هى نقيض للوحدة .

وقيام محاور سياسية ، تحميها نظم دفاعية إقليمية ، في وجه محاور أخرى . . نقيض للوحدة !

وتطور العالم الإسلامي تطورا غير متوازن بين أجزائه ، بعضها وبعض ، بل بين فئات المجتمع الواحد، في القطر الواحد ، مما ينشىء مصالح طبقية متناقضة ، ومصالح قطرية (وطنية أو قومية) متعارضة . . كل ذلك نقيض للوحدة .

ومشكلات «الحدود» ، التي غرسها المستعمر ، على الخريطة السياسية للعالم الإسلامي ، والتي تمثل قنابل زمنية تنفجـر في حينهـا المـوقـوت ، فتثـير الصراعات ، والنزاعات بين الجيران ، بل وتتخذ ذريعة للحرب والاقتتال ، مشكلات الحدود هذه قصد بها أن تكون من عوائق الوحدة ، بين المسلمين .

على أن أخـطر ما دبره مخطط التجزئة ، هو تمكينه ، بل سعيه (تقرير كامبل بنرمان ١٩٠٧م) لإقامة «الكيان الصهيوني» ليكون فاصلا بين الشطر الإفريقي ، والشطر الآسيوى من العالم الإسلامي ، وأداة لضرب أى توجه نحو الوحدة ، وإحباط كل محاولة لتطوير العالم الإسلامي في هذا الاتجاه . ؟

ولاننسى أن مناخ التجزئة هيأ لاثارة مشكلات مفتعلة ، تحت اسم الأقليات في العالم الإسلامي ، ما كان لها أن تثار ، في ظل دار الإسلام ، التي عاش فيها «المعاهد» و «المسلم» في ظل مساواة قانونية ، كفلت للمعاهد من الحقوق مثل ما للمسلم ، ورتبت عليه من الواجبات أخف كثيراً مما يحمله المسلم ، وما تعرض «معاهد» لظلم إلا يوم غابت الشريعة ، ولم يكن المسلم بمنجاة من الظلم منذ غابت كذلك !

تلك كلها نقائض للوحدة ، يجب أن نعمل على تصفيتها ، حتى نرسى مقومات الوحدة ، بديلا منها !

مجالات بناء الوحدة :

بناء الوحدة يسير في اتجاهين متلازمين : إزالة «ركائز التجزئة» ، وإحلال «مقومات الوحدة» !

وأى جهد في أحد الاتجاهين ، مؤثر على الاتجاه الآخر .

وقد أجملنا ركائز التجزئة ، التي يجب إزالتها ، وعلينا أن نذكر من مقومات الوحدة ، ماهو ضرورى لإقامتها .

هنا تنكشف أمامنا مجالات العمل باتجاهيه : تصفية التجزئة ، وإقامة الوحدة في آن واحد !

أولا : المجال الديني

وهو بالنسبة لقضيتنا . . أخطر المجالات وأشدها حساسية ، لأنه يعنى العامل الأساسي في بناء الإنسان المسلم . إذ يشكل فلسفته ، ونظرته للحياة ، ويوجه دوافعه ، وغاياته ، وقيمه ، ومبادئه ، وأفكاره ، ومواقفه ، ثم سلوكه وتصرفه . . وأسلوبه ، فى صياغة علاقاته ، وتعاملاته مع المجتمع من حوله .

إن السعى الجاد الأمين ، لتضييق الخلافات ، المذهبية : اعتقادية ، وفقهية ، في إطار من الالتزام الحق بالأصول الإسلامية ، التي لايسع مسلما أن يخرج عليها - أيا كان انتماؤه أو مذهبه - هذا السعى لتضيق الخلافات بات ضرورة ، بعد أن تبين الجميع مخاطر استخدامها ، لاذكاء نيران الفتن ، لاخدمة للإسلام وإنما لخدمة أغراض ونزعات سياسية ، لاتتورع عن تسخير الإسلام ، في افتعال معارك جانبية ، تصرف المسلمين ، عن معاركهم الحقيقية ، التي يجب أن يجمعوا شملهم ، ليتمكنوا من خوضها ، والانتصار فيها .

والكف عن التقحم فيما عافانا الله تعالى منه ، والتوقف عن نبش مخلفات تاريخية ، يزور عنها وجه الإسلام ، وإيقاف حملات التكفير الجماعي المتبادلة ، ورفع شعارات القرآن العظيم الجامعة المؤلفة . . ، من مثل قول ربنا : «ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولاتجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم» (الحشر : ١٠) ، «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون» (البقرة : ١٤١) ، كل ذلك مطلوب ، نافع ، ولعل أول مايجب التنبه له - في هذا الباب : الاتجاه نحو اختيار «خلافيات» ، تثار - مع اليقين بعدم جدوى إثارتها - اللهم إلا أن يكون القصد منها إثارة الفتن ، وتوسيع الفجوة ، والمصادرة على دعوات الخير الساعية مخلصة ، لرأب الصدع ، وجمع شمل المسلمين .

إن التبعة هنا منوطة بعلماء الإسلام عامة ، وبمن يحتلون منهم مواقع القيادة ، والتوجيه خاصة ، وبمن يدركون مغبة الانزلاق في فتن الصراعات المذهبية بوجه أخص ، وهي تبعة ضخمة : أن يحموا الأمة من الفتن ، التي تثار ، لتثير بين المسلمين هذه الصراعات ، باسم الإسلام ، والإسلام منها براء !

ثانيا : المجال التعليمى التربوى

وهو مجال وثيق الصلة بسابقة ، يتأثر به ، ويؤثر فيه على نحو بالغ ! فالتعليم هو الذي ينقل إلى نفوس النشء مايشكل العقل ، والضمير ، والوجدان ، ويوجه المواقف والسلوك . . إلخ .

وإذا ضبط هذا المجال وصحح ، بما يتفق مع الغاية ، التي نسعى إليها من توحيد الأمة ، فسوف تكون آثاره بعيدة المدى . . انتشارا ، وعمقا !

بل إن هذا المجال هو أداتنا الأساسية ، في خلخلة ركائز التجزئة ، والتبشير بمقومات الوحدة ، وأساليب التعليم ، وطرق التدريس ، والتلقين - فضلا عن توحيد المناهج ، أو التقريب بينها - كل أولئك يمكن أن يكون وسيلة فعالة ، في تضييق شقة الخلاف ، وتوسيع ساحة الوفاق ، وكسر حدة التعصب ، في التمذهب ، على قاعدة مكينة ، من روح الإسلام ، في السماحة ، وسعة الأفق !

ولعل أول مايوصَى به هنا : اصطناع المنهج العلمي الموضوعى ، في عرض المسائل والقضايا ، وطرح المفاهيم ، والتصورات ، مع ترفق واع ، في تناول الخلافيات ، تسانده روح أمينة ، نزيهة ، لاتنحاز إلا للحق ، في جو يتسم بالتسامح ، واحترام مالدى الآخرين ، مادامت له وجهة مقبولة ، وفي تراث سلفنا الصالح : مقولة رائعة في هذا الباب : «رأينا عندنا صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا عندنا خطأ ، يحتمل الصواب» . . والفيصل دائما في قضايا الحق - إنما هو الدليل والحجة !

إن سعيا جادا نحو توحيد المناهج التعليمية ، أو التقريب بينها - بعد تصحيح توجهها - يرسى حجرا أساسيا في صرح الوحدة !

ثالثا : المجال الفكري ، الثقافي ، الإعلامي

وهو مكمل للمجال الديني ، والمجال التربوى ، وتأثيره عليهما ، وتأثيرهما فيه جد خطير !

فإذا كانت المدرسة ، والمعهد ، والجامعة ، هى المؤسسات التعليمية ، المتخصصة في تكوين النشء ، وتربيته عن طريق التعليم المخطط المقصود ، فإن المؤثرات الفكرية ، والثقافية ، والإعلامية ، التي لها صلة بالتوجيه العام - وهي كثيرة متشعبة - هذه المؤثرات ذات أثر ، لعله أبعد مدى ، وأوسع انتشارا ، وأشد عمقا .

هنا تبدو ضرورة الاتساق وعدم التناقض ، بين ماتقدمه المؤسسات التعليمية ، والتربوية ، وبين ماتقدمه المؤثرات الأخرى من كتاب ومسرح ، وسينما ، وتلفاز ، وإذاعة ، وصحيفة ، وغيرها من وسائل الإعلام ، التي شاعت ، وتنوعت وتغلغلت ، واقتحمت ، حتى لم يعد في يد الناس ، مايتقون به هذا الاقتحام ، وليس بخافٍ مايصنعه «الترانزستور» ، وشريط «الكاسيت» و «الفيديو» الآن من آثار !

في هذا المناخ ، يبرز دور المسجد ، وتتأكد وظيفته ، وتتضاعف تبعاته . . ففضلا عن أنه مؤسسة تربوية ، وتعليمية ، ومركز تنوير شامل . . عليه أن يهيىء نفسه ليكون ملاذ المسلم عندما يقلق ضميره ، أو عقله ، إزاء مشكلة ، أو قضية ، أو مسألة ، يخفى عليه وجه الحق فيها ، إن المسجد هنا مطالب بأن يقدم له كلمة الفصل ، فيما يحيره ، بدءا من مسائل الحلال والحرام ، وانتهاء بعلاقات المسلمين ، ومواقفهم ، من غير المسلمين ، في السلم ، وفي الحرب على السواء !

ولعل التوجه في هذا المجال نحو الوحدة ، ينهى «الحرب الكلامية» ، ويوقف «الحملات الإعلامية» ، التي تذكرنا بدور «ابن سبأ» ، و «شاس بن قيس» ، في تمزيق صف المسلمين .

رابعاً المجال الاقتصادي :

انتهى التطور بعالمنا المعاصر إلى وضع مغاير تماما لما كان عليه منذ قرن !

كانت كل وحدة سياسية (دولة) تمثل كيانا اقصاديا محدودا (نسبيا) ، ثم تطور العالم ، فشهد الكيانات الاقتصادية العمـلاقة ، التي ولدها مناخ التنافس ، والصراع بين الدول ، وأصبح اتجاه التطور يميل دائما ، نحو المزيد من التكتل ، يدفعه إلى ذلك سباق عنيف ، بين النظم ذات «الإيديولوجيات» المختلفة ، سعيا للسيادة ، والسيطرة على مقدرات العالم .

وإذا كان «الاستقطاب السياسي» تمخض عن قيام كتلتين : شرقية ، بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وغربية بزعامة أمريكا ، فقد انتهى «الاستقطاب الاقتصادي» ، إلى قيام كيانات اقتصادية ضخمة ، تهيمن بقبضة من حديد ، على النظام الاقتصادي العالمي كله ، وتسخره لمصلحة الأغنياء ، على حساب الفقراء .

تطالعنـا خريطة العـالم الاقتصـادية ، بمثل هذه الكيانات الضخمة : «منظمة السوق الاوروبية» ، «منظمة الكوميكون» ، «الولايات المتحدة» ، «اليابان» . . إلخ . فاذا نظرنا إلى ما وراءها لا نجد إلا كيانات صغيرة ، تمثل شظايا أو وحدات اقتصادية ، لا تقارن بالقياس إلى تلك !

هنا تبدو مفارقة غريبة : «أوروبا» تتجمع في سوق مشتركة ، لتثبت وجودها ، داخل نظام اقتصادي دولي عاتٍ ، و «دول العالم الاسلامي» عاكفة على وضعها . . أكثر من أربعين دولة . . لكل منها اقتصاد خاص بها ، وبعض هذه الدول لايتجاوز سكانه نصف المليون عددا !

على هذه الكيانات الصغيرة ، تتوزع موارد الأمة ، وتذهب ثرواتها هباء في نمط استهلاكي ، يسوده الترف ، والإسراف ؛ وتتبدد في هذا الشتات الاقتصادي إمكانات ضخمة لو تجمعت لكان لها شأن آخر !

أربعون اقتصادا . . أو يزيد - بفرض وجودها - تذهب خلالها موارد الأمة ، وجهودها بددا وضياعا !

وهكذا تتراءى لنا آثار التجزئة ، ومخاطرها ، وكيف أنها عائق أساسي ، يسد علينا طريق التقدم ، والانتقال إلى الموقع الملائم لإمكاناتنا ، في عالمنا !

هنا تبرز «الوحدة الاقتصادية» للعالم الإسلامي ضرورة ، إذا كان للمسلمين أن يتقدموا ، ويحققوا لأنفسهم ، من الاكتفاء الذاتي ، ماتهيئه لهم إمكانات ضخمة ، وهبنا الله إياها ، وأمامنا أمم صنعت تقدمها ، في حين أنها محرومة من كثير ، وهبنا الله إياه ! فهل من مدكر ؟!

خامسا : المجال الجهادي

وهو مجال العمل الحقيقي ، لإعادة بناء الأمة ، وإقامة وحدتها ، على أساس مكين ، من القوة الإيمانية ، والمادية معا !

إنه يفتح أمام المسلمين إمكانية ضخمة ، لتجديد أنفسهم ، وتجديد حياتهم ، من خلال «مشروع حضاري إنساني شامل» ، تعبأ له ، وبه طاقات الأمة تعبئة شاملة ، على كل الجبهات : اقتصاديا ، وتربويا . . فكريا وإعلاميا . . عسكريا . . وسياسيا . .

وهو المجال ، الذي تصهر فيه الأمة ، وتقدح خلاله مواهب الأفراد ، وتنمو قدراتهم ، وتتفجر عبقرياتهم ، بما يثيره في النفوس المؤمنة ، من دوافع ، تمضى بها إلى طموحات سامية نبيلة ، تطهرها من آفاق نفسية ، مهلكة ، وتصعد بها إلى آفاق ، لم تكن لتتطلع إليها من قبل .

وهو المجال ، الذي يجدد وعى الأمة بذاتها ، وبمهتها الحضارية الإنسانية في هذا العالم ، ويذكرها بمكانها ، الذي تخلت عنه ، وعليها أن تستعيده ، مرة أخرى : «كنتم خير أمة أخرجت للناس» (آل عمران : ١١٠) .

إن كل الأمم التي صنعت تقدمها ، إنما نفذت إليه عبر مشروع حضاري كبير : وطنى أو قومي . . صاغته ، طبقا لفلفستها ، وعبأت نفسها ، لإنجازه ، إرضاء لطموحات آمنت بها !

صنعت ذلك «اليابان» ، وصنعه «الاتحاد السوفيتي» وصنعته «المانيا» ، بعد هزيمة ماحقة ، في الحرب العالمية الأولى ، وكررته بعد هزيمة ساحقة ، في الحرب العالمية الثانية . .

«والمشروع الحضـاري الإسلامي» ، الذي يوجهه ، ويقوده ، ويدفعه مبدأ الجهاد كما أرساه القرآن العظيم ، كفيل بتعبئة الأمة ، وتفجير طاقاتها ، على نحو لا صِنْوَ له ، ولانظير ، بين كل «المشروعات الحضارية» ، التي جربتها الأمم الأخرى . . أو تجربها !

إن فكرة الجهاد في الإسلام ، تطهر نفس المسلم ، من سلبيات ، رانت على عقله ، وقلبه ، وضميره ، فدب إليه الـوهن ، ورضى بالـدنية ، وأخلد إلى الأرض : كسولا خاملا ، أونهما جشعا ، في طلب الدنيا ، في أنانية مسرفة ، مدمرة ! سقوط في الهمم ، وفي الدوافع ، وفي السلوك .

فكرة الجهاد ، تثير في عقل المسلم ، وقلبه ، وضميره ، ماهو كفيل بإعادة بنائه ، بناء إنسانيا قويما ، بما تحركه في نفسه من ، دوافع ، وما ترسم أمامه من غايات ، تفجر أقصى مالديه من طاقات ، نتيجة شعوره العميق : أنه إنما يبذل مايبذل من عطاء : عرقا ، ومالا ، ودما . . في سبيل غاية ، تعلو على كل غاية ، يطمح إليها إنسان : إعلاء كلمة الله ، وإعزاز دين الله ، والتمكين لأمة الإسلام في أرض الله !

إن مشروعـا حضارياً ، يرتبط بالجهاد ، سوف يتوافر له من قوة الدفع مالا يتوافر لغيره ، وسوف يتهيأ له من الضـمانـات ، مايحميه من الانتكـاس ، والتحلل ، أو الانتهاء إلى تدمير نفسه بنفسه ، كما هو حادث الآن لكل المشروعات الحضارية ، التي انطلقت من منطلقات مادية ، ولم تحط بضمانات تحميها ، من عوامل الهدم الذاتية ، في غيبة هذه الضمانات . .

في المجال الجهادي إمكانية هائلة ، لتحريك الأمة كلها ، نحو بناء قوتها الذاتية ، بوجهيها : السلمي والحربي معا .

إن الشعـار القرآنى الكريم : «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لاتظلمون» (الأنفال : ٦٠) .

هذا الشعار الجهادى ، يعبئ الأمة كلها تعبئة شاملة ، من أجل إقامة قوة جهادية ، قادرة على ردع المعتدى - أيا كانت قوته - ثم تتجاوز الردع للمعتدى ، بحيث ترهب وتخيف ، كل من تحدثه نفسه ، بعدوان على المسلمين !

أى مستوى كان يمكن أن يكون عليه المسلمون اليوم ، لو أنهم استمروا على العمل بهذه الآية ، ولم يهملوا أو يتراخوا في تطبيقها ؟! لقد فرطنا . . . وعلينا أن نستدرك كفارة لهذا التفريط !

إقامة هذه القوة الجهادية - بهذا المستوى - تتطلب جهدا ، وإنفاقا بغير حدود ، لبناء «جيش الجهاد الإسلامي» ، الحامى لأرض الإسلام ، الرادع للمعتدى ، المرهب لكل من يتربص بالمسلمين . . جيش بهذه المواصفات ، يملك التفوق : عقيدة ، وقتالا . . وسلاحا ، ويعتمد على نفسه في إنتاجه الحربي ، وفي تعليمه الفن العسكري ، وفي تدريبه على استخدام أدوات الحرب ، وعلى فنون القتال . . وكل ما يتصل بالجهاد ، تخطيطا ، وممارسة - جيش هذا شأنه لابد أن تقف من ورائه جبهة مدنية ، تجاهد هي الأخرى ، في ميادين العمل والانتاج ، لتمد «جيش الجهاد الإسلامي» ، بكل ما يلزمه من مؤن ، وسلاح كما تمده بما يجدده - دوما - من أفواج المجاهدين ، الذين يتتابع انخراطهم فيه ، وفق نظام ، يتيح للأمة كلها أن تصبح جيشا ، يتبادل المواقع ، في ساحة الجهاد حينا ، وفي ساحة العمل والإنتاج حينا آخر . . «ومن جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا» (رواه مسلم) .

التحرك على المجال الجهادي يفجر طاقات ، وإبداعات ، ويولد إمكانات للتقدم ، بلا حدود ، ولانهاية !

إن وسائل الحرب – من آليات ، وأجهزة متطورة ، للتوجيه ، والمراقبة ، والتصنت ، والتشويش على العدو . . في البر ، والبحر ، والجو ، وفي الفضاء ، وعلى الكواكب . . هذه كلها لايتاح إنتاجها ، إلا بعد الخطو المتتابع ، على طريق البحث ، والتقدم العلمي ، والتكنولوجي ، حتى نهايته . . وهوسياق حتمى ، لبناء الحضارة ، ومن المتعالم : أن أعظم التقنيات ، وأخطر المخترعات ، إنما تم التوصل إليها خلال الحروب ، وتحت ضغوط الحاجة ، إلى الدفاع عن النفس ، ودرء الخطر ، وقهر العدو ! ثم كان عائدها بعد ذلك على الحياة ، في الأغراض السلمية ، دفعة جديدة ، لمزيد من التقدم والتطور!

لعل هذا يكشف لنا سر الارتباط ، بين قوة المسلمين وجهادهم ، وبين ضعفهم وقعودهم عن الجهاد . . وهنا يتجلى لنا المغزى العميق لحديثين جليلين ، من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم : «من مات ، ولم يغزُ ولم يحدث نفسه بغزو ، مات على شعبة من نفاق» (رواه أحمد) . «من علم الرمى ثم تركه فليس منا» (رواه مسلم) .

الحديث الأول : دعوة لتجديد الوعى بالجهاد ، تعبئة لطاقات الأمة ، والثاني : دعوة للحفاظ على وضع الاستعداد للجهاد ، وعدم الاسترخاء ، والركون إلى حياة الدعة الواهنة . .

إن «التنمية الإسلامية الشاملة» ، سوف تمضى قدما ، وبخطى أسرع ، متى ارتبطت بالجهاد الإسلامي ، والتحمت خططها ، بخطته ، والتزمت بتلبية مطالبه ، وليس في هذا بدع ولا غرابة ، فنحن نرى العلاقة الوثيقة الحميمة ، بين المؤسسة العسكرية ، وبين الشركات التي تضطلع بالمشروعات الصناعية الكبرى . . في الولايات المتحدة ، وفي كل دول العالم المتقدمة !

هنا تبرز «الوحدة الجهادية» ، للعالم الإسلامي ضرورة ، إذا أراد المسلمون أن يعيشوا أعزة ، وأن تصبح أرضهم في أمان ومنعة . .

«يأيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم» (الأنفال : ٢٤) .

سادسا : المجال السياسي

كل ما قلناه في المجالات الخمسة السابقة ، يمكن أن يظل حبرا على ورق ، ويمكن أن يتحول إلى حركة ، نابضة بالحياة ، تجعل منه حقيقة واقعة ، في حياة المسلمين .

ذلك أن كل ماقدمناه : هو إمكانات ماثلة ، في انتظار ما يحولها إلى واقع فعلي !

والعامل أو الشرط الضروري ، الذي يحول الممكن - في المجالات التي تناولناها - إلى حقيقة هو «القرار السياسي» .

أجل القرار السياسي !

لكنه قرار من نوع مختلف !

قرار يختلف عن القرارت التي تصدر عن اجتماعات القمم ، أو عن المنظمات السياسية الرسمية التقليدية .

القرار السياسي المطلوب الآن ، هو القرار الذي يعبر عن إرادة الأمة ، ويجسد إرادة الجماهير المسلمة ، ومطلبها في الوحدة !

هو - بدقة وصدق - قرار ، يعلو على الواقع ، ويتجاوزه هذه المرة !

قرار ، يكسر قيود التبعية ، ويتخطى الحواجز المصطنعة ، ويتجاهل الحدود الوهمية ، التي تجعل من دار الإسلام الواحدة ، أكثر من أربعين «وحدة سياسية» ، منفصلا بعضها عن بعض ، على الخريطة السياسية ، التي رسمت للعالم الإسلامي المعاصر ، لتقرير التجزئة ، وتثبتيها .

إن القرار ، الذي ينبنى على أساس التسليم بواقع التجزئة الراهن ، لايعبر عن إرادة الأمة !

والقرار ، الذي يعبر عن مصالحة موهومة بين النظم ، ذات التوجهات المتخالفة ، في العالم الإسلامي ، كي تتهادن ، وتتعايش . . لتستمر . . ليس هو القرار المعبر عن إرادة الأمة !

والقرار ، الذي يبدأ من التسليم ، بأن لكل نظام : أن يستبد بأمر المسلمين ، في البلد الذي يحكمه ، ويرفض كل مناقشة ، وكل نقد ، وكل دعوة ، أو مطالبة له بتعديل سياسة ، أو تصحيح موقف ، أو توجه ، بدعوى أن ذلك تدخـل غير مشروع ، في شئون داخلية ، تخصه . . هذا القرار لايعبر عن إرادة الأمة ، التي هي جسد واحد ، يتداعى له سائر أعضائه ، كلما اشتكى عضو منه . . .

والقرار ، الذى يخضع للنزعات الطائفية ، أو النُعرات العنصرية ، أو الانغلاقات «الوطنية» أو «الاقليمية» ، أو «القومية» أو ينغمس في مستنقع «الإيديولوجيات» ، و «المذهبيات» المستورة الدخيلة . . ليس هو القرار المعبر عن إرادة الأمة !

والقرار الذي يتخذ ؛ ليستر مابين النظم ، والجماهير ، التي تحكمها ، من انفصام وقطيعة ، ليس القرار المعبر عن إرادة الأمة ؛ كيف وهو يتجاهلها ، أو يزيفها ؟!

والقرار الذي يصدر عما يسمى بالؤسسات الدستورية ، أو السياسية ، التي أقيمت لتضفى على النظم ، شكلا من الشرعية ، ليس هو القرار المعبر عن إرادة الأمة ، مادامت هذه المؤسسات نفسها ، لاتعبر عن هذه الإرادة !

وأبعد القرارات عن أن يكون معبرا عن إرادة الأمة ، القرار الذي يأتي نتاجا «للتبعية» ، وتقف وراءه ضغوط خارجية ، تملى على المسلمـين - من خلال النـظم التابعة - إرادة عدو ، لا يألوهم خبالا . . عدو يود عَنَتَهم ، ويتربص بهم !

من أين يأتي إذا هذا «القرار السياسي» الإسلامي الغائب ؟ الذي يمثل إرادة الأمة ، ويعلن بدء عودتها للوجود ، وينهى غيابها ، بعد أمد طال ؟!

إنه منوط بالحكام المسلمين ! أجل ! هو مسئوليتهم ومسئولية من ائتمنوهم على مصائرهم ، من أبناء هذه الأمة !

عن الحكام المسلمين أنفسهم ، يصدر هذا القرار الغائب ، لكن بشرط : أن يصحح هؤلاء الحكام موقفهم ، بإنهاء الانفصام بينهم وبين جماهير أمتهم !

ونقطة البدء في تصحيح الموقف : أن يدرك هؤلاء الحكام ، ثم يسلموا : أنهم ليسوا ملاكا ، ولا ورثة عن ملاك ، للبلاد ، التي يحكمونها ، فالأرض لله ، والمسلمون ، الذي يحكمونهم ليسوا أشياء تقتنى ، ولا عبيدا تسخر . . وإنما هم المالكون الحقيقيون ، لما استخلفوا فيه ، وائتمنوا عليه من أرض الإسلام ، وحكامهم مجرد وكلاء عنهم ، لا أوصياء عليهم !

هنا يستقيم الأمر !

فمادام الوكيل يستمد شرعية تصرفه ، من إرادة موكله ، وكانت الأمة هي الموكل لحكامها ، فقد صار لزاما عليهم : أن يلتزموا بإرادتها ، ولأن إرادة الأمة المسلمة - هي الأخرى - ملتزمة بأمر ربها ، ممثلا في شريعته ، فقد أصبحت الشريعة هي مصدر الإلزام للطرفين معا ! «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» (الأحزاب : ٣٦) .

هكذا يتحدد الموقف : إنهاء الانفصام بين الأمة وحكامها ، شرط أهليتهم ، لإصدار القرار ، المعبر عن إرادتها ! وإنهاء هذا الانفصام ، إنما يتحقق بالالتزام بالشريعة ، التي هي موضوع عقد البيعة ، أو الوكالة ، بين جماهير الأمة وحكامهم ! وهو التزام لاتحلة منه ، تسليما لله بحقه في أن يسود أمره في خلقه : «ألاله الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين» (الأعراف : ٥٤) .

إن المعضلة الكبرى ، التي يجب حلها ، لينفتح الطريق إلى وحدة الأمة : هى أن كل إقليم ، أو جزء من العالم الإسلامي ، أصبح كيانا سياسياً ، دولة ، ذات سيادة ، لها حدود تنغلق عليها ، وتفصلها عن غيرها ، دولة متحيزة ، متميزة ، تعد كل مايمس وضعا فيها ، تدخلا غير مشروع ، في شئون تخصها ، ولو كان مما تفرضه مصلحة الأمة ، التي هي الأصل ، قبل هذا الوضع الطارىء ، المناقض لمصلحة المسلمين .

وإذا استمرت الأوضاع ، على ماهي عليه - في عالمنا الإسلامي ، ولم يتوجه الحكام المسلمون لتصحيحها فهذا يعنى : أن الطريق إلى «وحدة الأمة» سيظل مغلقا ، وهو أمر جلل : أن تصبح هذه الدول الإسلامية - في نظر

المسلمين - باصرارها على وضع «التجزئة» هي «العقبة الكئود» ، التي تحول بينهم وبين الوحدة ، التي هي طريقهم الوحيد للخروج من مأزقهم !

أما وحدة الأمة فحتمية ، لامحيص عنها ، يفرضها على المسلمين دينهم أولا ، وأنها الطريق الأوحد للخروج من مأزقهم ، وتخلفهم ثانيا ، ثم تطورات العالم من حولهم ثالثا !

فهل يستجيب الحكام المسلمون لأمر ربهم ، ونداء أمتهم ؟! ولمنطق الحكمة ، ودعوة الخير ؟! وهل تنهض الجماهير المسلمة بواجبها ، وتتحمل مسئوليتها كاملة ، في استعادة هذه الوحدة ، جهادا من أجلها ؟!

قرار العودة لتطبيق الشريعة ، يعلنه حكام المسلمين ، لتعود هي - دون غيرها - دستور الأمة وقانونها ، هو الحل السلمي للمعضلة ، التي تسد الطريق إلى الوحدة . .

فتطبيق الشريعة - على مستوى العالم الإسلامي - يعنى تحولا سلميا ، ينتهي بإحلال النظام الإسلامي ، محل الأنظمة القائمة ، في مختلف الأقاليم ، التي تنتمي لدار الاسلام ، ونصبح - عمليا - أمام دولة واحدة ، شريعة الله هي دستورها ، وقانونها ، ومنهاجها في الحياة ، «دولة واحدة» ، ذابت فيها الكيانات السياسية الراهنة ، لتصبح «أقاليم» ، أو «ولايات» ، تتألف من مجموعها هذه الدولة ، ثم تكون الخطوة التالية : أن يختار لهذه «الدولة الإسلامية الواحدة» ، الشكل الملائم لطبيعتها ، في الإطار الإسلامي ، الذي يتسع لخيارات متعددة .

وبعد :

بسم الله الرحمن الرحيم «**والعصر إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر**» صدق الله العظيم .

هذا هو الطريق ! طريق الصلاح ، والفلاح لهذه الأمة : أن نتواصى بالحق ، وبالصبر !

نتواصى بالحق دعوة له ، ونتواصى بالصبر على تبعات هذه الدعوة ، ومشاقها !

وليس هناك ماهو أحق بأن نتواصى به - في هذه الآونة - من «وحدة الأمة» ، وليس ثمة ما هو أحق بأن نتواصى بالصبر عليه ، من الجهاد من أجل هذه الوحدة !

لقد استيقنت عقولنا ، واطمأنت ضمائرنا ، إلى أن «الوحدة» هى الطريق الأوحد ، أمام المسلمين . بها - وحدها - يخرجون من تخلفهم ، وبها - وحدها - يصنعون - بإذن الله - تقدمهم !

إن الجهاد الشامل ، من أجل «وحدة الأمة» ، هو طريق الخلاص لهذه الأمة ، واستنقاذها من كل ماتعانيه ، من تجزئة ، وتمزق ، ومن ضعف ، وتبعية ، ومن تنازع ، وشقاق !

إقامة الوحدة هدف ، يتحقق في سياق إنجازه أسمى ، وأنبل ، وأنفع مايطمح إليه المسلمون ، من أجل حياة أفضل ، ديناً ، ودُنيا !

إنها تعنى :

أ - أن تعود دار الإسلام ، وطنا مفتوحا لكل المسلمين !

ب - أن يزول كل ما فرض - كرها . على المسلمين ، من حواجز مصطنعة ، وحدود وهمية ، يحول بقاؤها ، دون تطور العالم الإسلامى وتقدمه .

جـ - أن يقوم النظام الإسلامى على كل أرض الإسلام ، إذ هو المضمون الحق لوحدة الأمة ، لا قوام ، ولاقيام لها إلا به ، فلن يوحد المسلمين سوى الإسلام !

د - أن يتـوافـر الشرط الموضوعى ، لتحرير كل شبر ، اغتصب من أرض الإسلام ، ونصرة كل مستصرخ ، وإسلاماه ، واستنقاذ كل مظلوم ، أو مستضعف ، في أرض الله . . .

هـ - أن يتاح للمسلمين أن ينجزوا مشروعهم الحضاري . . الذى يجسد «النموذج الإسلامى» ، وترى الدنيا من خلاله ، حقيقة الإسلام ، التى حجبها عن الناس ، واقع المسلمين .

و - أن يصبح «العالم الإسلامي» كيانا كبيراً ، يتلاءم مع إمكاناته : اقتصاديا ، وعسكريا ، وسياسيا ، ويتيح له أن يكون قوة كبرى في عالمنا ، لها ، من المكانة ، والهيبة ، مايليق بأمة ، يريد الله منها : أن تكون خير أمة أخرجت للناس .

ز - أن تفرغ الأمة من الصراعات ، التي مزقتها ، وأنهكت قواها ، واستنزفت ثرواتها ، وأغرت بها المتربصين من أعدائها ، وتتفرغ لمهمتها الحضارية الإنسانية ، التي تخلت عنها أمدا طويلا .

إن إعـادة «وحدة الأمة» مهمة تاريخية ، تنتظر «الجيل الصالح الموعود» ، لينجزها ، ويخلد بها . . وتتطلع إلى «القيادة الصالحة» ، التي تقود هذا الجيل الصالح ، تجاهد به ، وتخلد معه !

هو دور غائب من حياتنا ، من يوفقه الله للقيام به ، فقد أسدى لأمته ، ولدينه ، مايجعل له لسان صدق ، في الدنيا ، ويرفعه في الآخرة ، ليكون مع النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً !

تذكرة وبلاغ :

بسم الله الرحمن الرحيم **(إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة)** . . صدق الله العظيم .

ذاك «ميثاق الإيمان» بيننا وبين الله - سبحانه ! ليس لنا - بعده - خيرة من أمرنا ، في نفس أو مال .

«ميثاق» ، نتذكره ، ونذكر به ، تطهيراً لنفوسنا ، وتجديدا لحياتنا ، وتعبئة لإرادتنا ، ووفاء بما التزمنا به من تبعات . . .

إلا وإن أعظم التبعات وأجلها هنا : أن نعتصم بحبل الله : «أمة واحدة» ، روحها : «إنما المؤمنون أخوة» ، وشعارها : المسلم أخو المسلم !

إنها دعوة خير . . لعامة المسلمين ، وخاصتهم ، لشعوبهم وحكامهم . . لقد استخلفكم ربكم في الأرض ، وائتمنكم على دينه . . وسوف تسألون .

(يأيها الذين آمنوا استجيبوا الله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون) صدق الله العظيم .

ألا : هل بلغنا ؟!
اللهم فاشهد !!!

«وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»

المجلس الإسلامي

16 Grosvenor Crescent, London SW1X 7EP
Telephone 01-235 9832. Telex 894240 ISLAMI G
Cables: ISLAMIAH London, SW1